

م.م. علي صباح حاتم الشغابني

أ.د. هاني عبيد زباري السكيني

جامعة البصرة – كلية الآداب

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/١١/١٨

تاريخ القبول: ٢٠٢٤/١٢/١٥

الملخص

اعتبر قرار إسرائيل بضم الجولان إلى أراضيها نهاية عام ١٩٨١م حدثاً مهماً على صعيد الصراع العربي – الإسرائيلي كونه يمثل استيلاء آخر على أرض عربية، فضلاً عن أهميتها الاستراتيجية من الناحية العسكرية وغناها بالثروة المائية، ترتب عليها الكثير من التداعيات على المستويين الإقليمي والعالمي، مع الرفض العربي والدولي وغضب النظر من بعض الأطراف الدولية على التصرف الإسرائيلي لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك أثاره على سكان الجولان وموقفهم من هذا القرار.

الكلمات المفتاحية: الجولان، سوريا، إسرائيل، حرب .

The Syrian Jolan Heights and the "Israeli" Annexation Decision until 1982

Assist lect. Ali Sabah Hatem Al-Shaghanbi

Prof Dr. Hani Obaid Zubari Al-Sakini

University of Basra - College of Arts

Abstract

The Israeli decision to annex the Jolan Heights to its territory at the end of 1981 was considered an important event in the Arab-Israeli conflict, as it represented another seizure of Arab land, in addition to its strategic importance from a military perspective and its richness in water resources. It had many repercussions on the regional and international levels, with Arab and international rejection and turning a blind eye from some parties to the Israeli action, especially by the United States of America, as well as its effects on the residents of the Golan Heights and their position on this decision.

Keywords: Jolan Heights, Syria, Israel - War .

المقدمة

حفل الصراع - العربي الاسرائيلي منذ اعلان قيام الكيان الاسرائيلي في ايار ١٩٤٨م بالكثير من الاحداث والحروب ، لاسيما بعد حرب عام ١٩٦٧م والتي واجه العرب فيها نكسة من خلال خسارة اراضي ومساحات واسعة على الجبهتين السورية والمصرية ومن اهمها منطقة الجولان العربية المهمة اقليمياً لكل اطراف النزاع لموقعها العسكري وكونها مصدراً رئيسياً للمياه العذبة، ومع محاولات العرب تجاوز نكسة حزيران عبر شن حرب تشرين ١٩٧٣م، ورغم نجاحهم النسبي في تلك الحرب على استرداد جزء من الاراضي العربية لاسيما على الجبهة السورية مثل مدينة القنيطرة، لكن وفي المقابل حرصت إسرائيل على الاحتفاظ بباقي الجولان ادراكاً منها لأهميتها لمستقبل الكيان الغاصب ولما توفره لها من امكانيات تساعد على مواجهة الجهود العربية في استعادة الجولان عبر القنوات الدبلوماسية والمنظمات الدولية، فاتخذت اسرائيل قراراً بضم اسرائيل إلى اراضيها في كانون الاول عام ١٩٨١م، وفرض جنسيتها على مواطنيها العرب، وفي هذا البحث سنتناول الاجراءات الاسرائيلية بعد قرارها ضم الجولان والاضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجولان بعد قرار الضم، والموقف الذي اتخذه سكان الجولان تجاه القرار، وما ترتب على ذلك من اثار على مجرى الصراع التي لازالت تؤثر فيه حتى يومنا هذا، وقد قسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث .

المبحث الاول : الاجراءات الاسرائيلية تجاه الجولان بعد قرار الضم عام ١٩٨١ .

لم يكن هدف الاحتلال الاسرائيلي هو تفريغ مرتفعات الجولان من سكانها الاصليين لاسيما العرب منهم فحسب، وانما السعي إلى تحقيق هدف اكبر، من خلال الضغط على سكان الجولان من اجل ترك اراضيهم، وضمها إلى الاراضي الاسرائيلية والتي استولت عليها بالقوة، لتكون تحت حكم الادارة المركزية "الاسرائيلية"، ومن ثم العمل على الغاء هويتهم بصورة تدريجية، فضلاً عن أن طبيعة هذا التوسع هو اساس الفكرة الصهيونية، التي لا تسمح بوجود هويات غير يهودية مستقلة على أرض "اسرائيل"^(١)، وفيما يتعلق بأهمية الجولان "لإسرائيل" أذ يشير أيغال ألون Yigal Allon منظر حزب العمل "الإسرائيلي" لهضبة الجولان ومنحدر جبل الشيخ أهمية الجولان حيوية، ليس من اجل الدفاع عن المستوطنات في وادي الحولة ضد الرميات السورية وحسب؛ وانما ايضاً لحاجة "إسرائيل" الاستراتيجية الشاملة في الاشراف على الجولان، فهذا الامر يتعلق بالدفاع عن الموارد الاساسية لمياهها، والدفاع عن الجليل الاعلى والاسفل، والاردن الاعلى والاطوسط، ووادي الحولة وبحيرة طبرية والوديان المحيطة بها ووادي بيسان"^(٢) .

بعد قيام حرب تشرين ١٩٧٣م واما اعقبها من حرب الاستنزاف ١٩٧٤، وتمكن الجيش السوري من تحرير اجزاء من الجولان المحتل كمدينة القنيطرة، ادى إلى رفع الروح المعنوية

وكسر الحاجز النفسي لدى سكان الجولان المحتل، وتطور حركة النضال ضد الاحتلال الاسرائيلي، واجهة ذلك عبر سلسلة من الاجراءات التعسفية والقمعية ضد الاهالي، والتي بدورها ساهمت في تصاعد الحركة الوطنية التحررية وزادت من شعبيتها، والذي شارك فيه مختلف ابناء الجولان^(٣)، وكنتيجة لذلك صعدت القوات الاسرائيلية اجرائها وضيق على السكان العرب في الجولان من اجل تهجيرهم، ومصادرة اراضيهم والاستيلاء عليها لزيادة رقعتهم الاستيطانية، واقامة مستوطنات يهودية عليها، كما سيطرت على منابع والمياه في الجولان والتي اعتبرت من أهم الموارد في الجولان واعتبرت من المقومات الاساسية لوجود المستوطنات، وبالتالي قتل امانى السكان السوريين في التخلص من الاحتلال^(٤).

وعلى هذا الاساس اتبعت القوات الاسرائيلية سياسة جائرة لاسيما من الناحية الاقتصادية بحق سكان الجولان العرب من خلال فرض الضرائب المختلفة، منها ضريبة الدخل، وضريبة صندوق المرضى، وضريبة المستشفيات، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة التأمين الوطني، وضريبة الاملاك، وضريبة الراديو والتلفاز، وكانت تلك الضرائب لا ترتبط بتقييم الخدمات الواجبة لسكان الجولان، بقدر ما كان الهدف من وراء فرض تلك الضرائب الثقيلة هو اضعاف ابناء الجولان واستنزافهم اقتصادياً وجعلهم يعانون ، وخلق اجواء لا تساعد على العمل والاقامة والتفكير بالهجرة للتخلص من اعباء تلك الضرائب وتطبيق القانون الاسرائيلي الفعلي في الجولان ، وبهذا حققت الهدف المراد لضم الجولان^(٥) .

لتنفيذ مشروعها من اجل استيطان هضبة الجولان لجأت القوات الإسرائيلية ، وذلك من خلال البدء في انشاء المجالس البلدية في عام ١٩٦٨، لكن محاولاتها بائت بالفشل بفضل اهالي الجولان من خلال مقاطعتهم عمل تلك المجالس وحث السكان الاخرين على عدم التعاون معها، اعدت "إسرائيل" في ١٩٧٤ تطبيق قانون إنشاء المجالس المحلية بهدف إثارة النزاعات وخلق الفتن بين اهالي المنطقة^(٦) ، قامت بعزل رؤساء المجالس المنتخبة في قرى الجولان ، وبالمقابل شجعت بعض الزعماء المحليين واغرتهم برئاسة المجالس المحلية لكي يقوموا بالترويج وقبول إجراءات الاحتلال في الجولان وحث المتعاونين السوريين للتعامل مع تلك المجالس ، الا إنها اخفقت ولم تنجح في فرض تلك الاجراءات بسبب استمرار رفضها ، ولمواجهة هذا الرفض المستمر اضطرت لتعيين شخصاً لكل قرية من القرى المحتلة لإدارة شؤونها^(٧) .

ومما تقدم يتضح إن الاجراءات "الإسرائيلية" التي انتهجتها ضد أهالي الجولان، ولاسيما الاعتقالات التي بدأت بها منذ عام ١٩٧٤ عدت من السمات البارزة في منهاجها السياسي ضد السكان اعتباراً من عام ١٩٧٤ ، ففي ٢٦ حزيران ١٩٧٤ داهمت منازل المواطنين واعتقلت ٤٠

مناضلاً^(٨)، وتكررت هذه الممارسات في ٢٥ كانون الثاني ١٩٧٥ قبض الإسرائيليون على اعداد كبيرة من سكان الجولان بتهمة أمنية وسياسية من بينها تهديد اعضاء المجالس المحلية المعينة من قبل القوات الاسرائيلية ومتوعدين لهم بالقتل، ان لم يستقيلوا من مناصبهم^(٩)، وتلا ذلك في ١٧ نيسان ١٩٧٥ ومع حلول ذكرى عيد الجلاء ورفع العلم السوري فوق أبنية المدارس في القرى المحتلة، وعلى أثر ذلك قامت سلطات الاحتلال باعتقال العشرات من الطلبة^(١٠).

وعلى أثر ذلك تزايد الحرك الشعبي الرافض للوجود الإسرائيلي ومحاولات فرض الارادة الاسرائيلية على أبناء الجولان، أذ قدم أبناء الجولان ارواحهم في سبيل قضيتهم ففي ١٨ كانون الاول ١٩٧٦^(١١)، وعندما كان نزيه أبو زيد يقوم بمهمة سرية بنقل معلومات عسكرية لوطنه الام سوريا تخص انتشار القوات الاسرائيلية في الجولان^(١٢)، الا أنه سقط شهيداً وهو يجتاز حقل الالغام عند سياج الحدود^(١٣)، وعلى أثر الحادثة هاجمت القوات الاسرائيلية قرى مجدل الشمس، واقتحمت بيوتها ليلاً واطلقت الرصاص، وقامت باعتقال العشرات من الشباب وكان من بينهم عدد من الطلبة، وحكمت عليهم بالسجن لمدة ست سنوات^(١٤).

عملت القوات الاسرائيلية في المجال الاداري على تشكيل مجالس اقليمية لمستوطنات الجولان، لأنها اعتبرت الجولان بمثابة امتداداً للمنطقة الشمالية من "إسرائيل" ولم تعد منطقة محتلة، وأنيطت ادارتها للمسؤول عن المنطقة الشمالية في "إسرائيل"، واعتبرت هذه الاجراءات من ضمن الخطط التي وضعتها تمهيداً لضم الجولان اليها بصورة نهائية^(١٥).

تصدى اهالي الجولان للإجراءات التي قام بها الاسرائيليون ضدهم، تعاون السكان فيما بينهم، واعلنوا عن قيام "الجبهة الوطنية" التي ضمت جميع المواطنين من رجال دين وشيوعين وناصرين وقوميين وغيرهم، وكان دور هذه الجبهة الرئيسي هو التصدي لكل الممارسات الاسرائيلية في الجولان، وكانت القرارات التي صدرت عنها تتم بموافقة جميع مواطني الجولان، فضلاً عن ذلك نظمت الجبهة الاضرابات في قطاعات مختلفة من الجولان، كما اتصلت مع اهالي فلسطين لتوحيد نضالهم، ومع المنظمات الدولية، والصحف، والشخصيات السياسية والادبية لطرح قضية الجولان من خلالهم على المستوى العالمي، وبسبب هذه النشاطات واجه القسم الاكبر من اعضاءها بالاعتقال، والسجن، والاقامة الجبرية، الا انهم ظلوا عازمين على تحقيق اهدافهم الرامية لتحرير الجولان^(١٦).

ولمواجهة ردة الفعل الشعبية في الجولان، اتخذت القوات "الإسرائيلية" مجموعة من الاجراءات الاخرى غير القانونية تجاه الجولان، من ابرزها محاولة فرض الجنسية الاسرائيلية على مواطني الجولان سعياً لتهويدها^(١٧)، ومن اجل ذلك عمدت لاستعمال اساليب سياسة بقصد

مضايقة السكان، ومارست عليهم قمعاً وارهقتهم بالضرائب^(١٨)، ولم تكتفي القوات الاسرائيلية بتلك السياسة في الجولان، بل فرضت مجالس محلية معينه برئاسة المتعاونين معها من السكان، وفي المقابل عزلت الزعماء المحليين "مخاتير" القرى المنتخبين من المواطنين العرب السوريين، وحاولت ربط اهالي القرى بمنظمات مشبوهة في "إسرائيل" ذات صبغة دينية . سياسية ، مثل الكشاف الدرزي الإسرائيلي^(١٩)، والمنظمة الدرزية الصهيونية^(٢٠) .

تعاملت القوات الاسرائيلية مع الهضبة السورية المحتلة باعتبارها امتداداً طبيعياً للمنطقة الشمالية منها، إذ جددت عرضها بمنح الجنسية الإسرائيلية على سكان الجولان العرب ، وأعطتهم حق اختيار الحصول على الجنسية الاسرائيلية أو البقاء على الجنسية السورية ، واعتبرتهم في حال قبولهم جنسيتها فأنهم سيتمتعون بجميع الحقوق كمواطنين إسرائيليين ، بما في ذلك حق التصويت في انتخابات الكنيست^(٢١) ، وفي الوقت نفسه استمرت "إسرائيل" في تنفيذ سياستها الخاصة بتهويد في الجولان وانتقلت إلى مرحلة ضمها إلى أرضها ، إذ ظهر أولى مشاريع الضم في برنامج حزب العمل على يد إيغال ألون في مشروعة الذي نشرة في عام ١٩٧٦ ، وطالب باحتفاظ "إسرائيل" بالمناطق الاستراتيجية التي تبدأ من جبل الشيخ حتى نهر اليرموك على شكل قوس يوازي خط وقف اطلاق النار، بينما طرح حزب الماباي^(٢٢) شريك حزب العمل المشروع الثاني نهاية عام ١٩٧٦، إذ اقترح هذا الحزب أن تمر الحدود مع سوريا فوق هضبة الجولان بشكل يوفر الأمن وسلامة مستعمرات الجليل الاعلى واصبع الجليل ومنطقة طبرية وغور الاردن^(٢٣)، اما المشروع الثالث الذي طرحه حزب الليكود وعبر عنه بصورة واضحة من أن " الجولان جزء من إسرائيل " وبعد وصول مناحيم بيغن (Menachem Begin) (٢٤) ١٩٧٧ - ١٩٨٣ إلى السلطة^(٢٥)، بدأت سكان مستعمرات الجولان والشمال بجمع التوقيعات طالبوا فيها بضمهم إلى "إسرائيل"، وقدمت هذه التوقيعات إلى رئيس الوزراء " الاسرائيلي " مناحيم بيغن وزعيم المعارضة شمعون بيريس، ونتيجة لذلك شكل في الكنيست ما يسمى "لوبي الجولان"^(٢٦)، وبدوره قام مناحيم بيغن بجمع توقيعات ٧٣ عضواً من اعضاء الكنيست على العريضة التي تقول " بأن الجولان جزء من إسرائيل"^(٢٧) لاقت الإجراءات الاسرائيلية في الجولان معارضة شديدة من المواطنين السوريين في الجولان وقاموا بمظاهرات شعبية في جميع القرى ، مما ادى ذلك إلى تعديل قانون الجنسية الاسرائيلية، وفي خضم تلك الاحداث خول وزير الداخلية " الاسرائيلي"^(٢٨)، في تشرين الثاني ١٩٨٠ صلاحية منح الجنسية " الاسرائيلية " وفق شروط القانون " الإسرائيلي "، وكان الشرط الذي ينطبق على السكان السوريين في الجولان ، أن الجنسية تمنح عندما يعتبر ذلك تحقيقاً لمصلحة خاصة للدولة^(٢٩) ، وبناء على ذلك وكخطوة اولى لتطبيق القانون ،

أصدرت قرار الهوية " الإسرائيلية " ، وبدأ تنفيذه بطلب من عملائها في الجولان ، حاولت السلطات الاسرائيلية اغراء السكان ومقابل التنازل عن هويتهم السورية بمنحهم الامتيازات نفسها التي يتمتع بها المواطن الاسرائيلي، الا انهم اعلنوا رفضهم التام الحصول على الجنسية الإسرائيلية مهما كانت الظروف ، لذا اتخذ الاسرائيليون اجراءات اخرى بعد رفض اهالي الجولان للجنسية ، إذ قامت بمداهمة المنازل ومصادرة الاملاك بدعوى امتناع السكان عن دفع الضرائب ، فضلاً عن عدم استقبال المرضى في المستشفيات ممن لا يحمل الجنسية الاسرائيلية ، كما رفضت تسجيل الولادات والوفيات من السوريين غير المتعاونين معها، وعدم السماح للمرضى بالسفر والعلاج خارج الجولان ، الا أن تلك الاجراءات لم تنثني من عزم العرب من الصمود امامها واثبات هويتهم وتمسكهم ببلدهم سوريا^(٣٠) ، وعلى الرغم من السياسة الجائرة التي انتهجتها الحكومة الإسرائيلية على السكان ، وبالضغط عليهم لقبولهم الجنسية ، الا انها اخفقت ولم تحقق النجاح المطلوب بسبب الرفض ، ولم يقبل الا ٤٠٠ شخص ، وفي حقيقة الامر كان من بين هؤلاء ٣٠٠ من الدروز الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية اصلاً ، وانتقلوا من " إسرائيل إلى مرتفعات الجولان لأسباب عائلية ودينية وغيرها (٣١) .

ادرك سكان الجولان في ظل تلك الظروف الخطر الذي تتجلى في تجريدهم من الجنسية العربية السورية وفصلهم عن مجتمعهم العربي ، فوحد السكان صفوفهم ، وعملوا بكل قوة على افشال المشروع الاسرائيلي الرامي لضم الجولان ، وقد جاءت حركة الرفض الشعبي بإجماع وطني عقد في قرية مجدل الشمس في ٢٥ شباط ١٩٨١ ، إذ شاركت فيه جميع فئات المجتمع ، وكان لرجال الدين دور بارز بالتصدي " لإسرائيل " بإعلانهم الرفض القاطع لسياساتها التعسفية تجاه الجولان^(٣٢) ، واصدارهم الوثيقة الوطنية لأهالي الجولان ، وتألفت من مقدمة طويلة وسبعة مبادئ أساسية التي نصت على عدم التعامل الديني والاجتماعي مع كل من يحمل الجنسية الاسرائيلية والمتعاونين معها من سكان الجولان ، ويظهر التمسك الواضح بالعقيدة والوطن (٣٣) .

ومن اهم ما جاء في هذه الوثيقة ، أن الجولان جزءاً لا يتجزأ من سوريا العربية ، والجنسية العربية السورية صفة ملازمة لنا لا تزول وهي تنقل من الاباء إلى الابناء ، اراضينا هي ملكية مقدسة لأبناء مجتمعنا السوريين ، وعدت كل مواطن تسول له نفسه أن يبيع أو يتنازل أو يتخلى عن شبر منها للمحتلين الاسرائيليين يقترب جريمة كبرى بحق مجتمعنا وخيانة وطنية لا تغفر ، وعدم الاعتراف بشرعية المجالس المحلية والمذهبية لكونها عينت من قبل الحاكم العسكري " الاسرائيلي " ، واعضاء هذه المجالس لا يمثلوننا بأي حال من الاحوال ، كما اكدت الوثيقة عدم اعتراف السكان السوريين بأي قرار تصدره إسرائيل من أجل ضم الجولان إليها ،

ورفض قرارات الحكومة الاسرائيلية الهادفة إلى سلب شخصيتهم العربية السورية^(٣٤) ، وفي ضوء تلك المطالب والسعي الحثيث لرفض الاجراءات " الإسرائيلية " تجاه سكان الجولان وبدأ أغلبهم يرفض لتلك الاجراءات وايدوا ما نصت عليه الوثيقة من مبادئ ، من خلال مواقفهم الراضية للاحتلال والتي جاءت نابعة من انتمائهم الوطني وحبهم لأرضهم وهويتهم ، واكدوا على أن قرارهم يرفض المغريات الإسرائيلية لا رجعة فيه ، وبأن كل من يتجنس بالجنسية الاسرائيلية أو يخرج عن مضمون هذه الوثيقة ، يكون مجحوداً ومطروداً من دينهم ومجتمعهم ، وعدم التعامل معه أو مشاركته أفراده وأحزانه أو التزاوج معه ، إلى أن يقر ذنبه ، ويرجع عن خطئه ويطلب السماح من مجتمعه ، ويستعيد اعتباره وجنسيته الحقيقية^(٣٥) .

نشرت الوثيقة في الصحف كتعبير عن الرفض المستمر للإجراءات الإسرائيلية، ووزعوا على السفارات الاجنبية، كما ارسلت نسخاً منها إلى الدوائر المختصة في فلسطين وخارجها، وكان الهدف من ذلك وقوف الرأي العربي والعالمي على مطالب سكان الجولان وكسب التعاطف معها، واعلنوا من خلال الوثيقة بشكل رسمي وواضح وقوفهم ضد اسرائيل وسياستها في الجولان^(٣٦) .

شكلت الوثيقة حجر الأساس الذي استندت إليه المقاومة الشعبية في رفضها للاحتلال واجراءاته التعسفية بحق المواطنين السوريين في الجولان استجابة للنداء الوطني وقمع ممثلي أهالي الجولان على الوثيقة الوطنية ، وبالتزامن مع هذه الوثيقة الوطنية ، استمر النضال السياسي لسكان الجولان ، عندما اصدروا بياناً سياسياً طرح وجهه إلى الرأي العام العالمي والعربي، فضحوا فيه ممارسات القوات الاسرائيلية وبنوا الاجراءات التعسفية ضدهم، وتحدثت البيان عن التدخلات العسكرية في الشؤون الدينية للأهالي من خلال الضغط الشديد على رجال الدين لإجبارهم على اصدار توجيهاً دينياً بتأييد الاجراءات الاسرائيلية وأوضح بيان رفضهم للمجالس المحلية والمذهبية التي اسسها الاحتلال، ونتيجة لإصدار الوثيقة الوطنية شنت القوات الاسرائيلية حملات اعتقال طالت المواطنين الذين وقعوا على الوثيقة الوطنية، كما شلت الحملات الإسرائيلية حياة السكان الاقتصادية ، إذ داهمت المنازل بحجة جباية الضرائب ، فضلاً عن اعتقال من لا يحمل الجنسية الاسرائيلية وتقدمه للمحاكمة، وحكمت عليهم بغرامات مالية كما هددت المعلمين والموظفين بالطرد أن لم يحملوا الجنسية الوطنية الاسرائيلية^(٣٧) .

أن الاحداث انفة الذكر دلت وبشكل واضح على ما جاءت به الوثيقة من مفاهيم وأسس عامة رافقها البيان السياسي الذي اكد على اهمية تمسك أهالي الجولان بأرضهم وجنسيتهم ، وقد حاولت القوات "الاسرائيلية" اجهاض هذه الوثيقة ، إذ لجأت لأساليب متعددة لتحقيق ذلك منها ، اعتقال عدد من الموقعين عليها وتهديد لكل من يتقيد بها ، وفرضت حظر التجوال على

المواطنين ، الا أنها اخفقت في محاولاتها بسبب تمسك السكان بوحدهم الوطنية والتأكيد على انتمائهم ، فضلاً عن ذلك أن القوانين التي فرضتها القوات " الاسرائيلية " مخالفة لدينهم وعرفهم العشائري وتتنافى مع مبادئهم^(٣٨) ، ونتيجة لتأزم الاوضاع مع بداية حزيران ١٩٨١ ، وتصاعد الاحداث نتيجة اعتقال خمسة من قادة الحركة الوطنية اعتقالاً ادارياً لمدة ستة اشهر بحجة التحريض على التمرد ، فضلاً عن ذلك اصدرت سلطات الاحتلال امر عسكري بأغلاق المدرسة الثانوية في قرية مسعدة ، وذلك بسبب الاضراب والمظاهرات التي نفذها الطلاب احتجاجاً على سياسة " إسرائيل " ، إذ قدمت ٥٠ طالباً للمحاكم العسكرية ، بتهمة التحريض والدعوة إلى اضراب عام ، فقد اصدرت بحقهم احكام جائرة^(٣٩) .

يتضح مما سبق أن " إسرائيل " كانت مصممة ومنذ احتلالها للجولان بعد حرب حزيران ١٩٦٧ على ضم الجولان إلى أراضيها لاعتبارات دينية وعسكرية واقتصادية واجتماعية ولم يكن يمنعها عن ذلك أية عوائق سواء من سكانها او من الدول العربية لاسيما سوريا ، ولم تضع في الاعتبار رفضهم او مقاومتهم لخطواتها في التمهيد لعملية الضم وشرعت باتخاذ سلسلة من الإجراءات التي مهدت لقرار الضم عبر تهويد المنطقة وتغيير الواقع الديموغرافي عبر ضخ اكبر عدد من الإسرائيليين للسكن فيها ومحاولة تجنيس سكانها الاصليين ، لأنها في الاساس لم تكن تفكر يوماً بالتخلي عن ما حققته في الجولان بعد عام ١٩٦٧ .

المبحث الثاني: الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجولان بعد قرار الضم الإسرائيلي

١٩٨١

أثرت الحروب العربية " الإسرائيلية " على الجولان في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية عبر تحويل مقاليد الامور بيد الإسرائيليين او انتزاعها من السكان العرب الاصليين وبذلك اصبحوا قوة ضعيفة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، وعدم اكتراث " إسرائيل " لهذه الجوانب ، وذلك بسبب سياستها الرامية لطرد وتهجير السكان من أراضيهم والاستحواذ عليها وبناء مستوطناتهم وضمها إلى " إسرائيل " ، لذا اتبعت سياسة خاصة داخل الجولان لاسيما الجوانب التي اعتمد عليها السكان في معيشتهم وممارسة حياتهم الاجتماعية . اعتمدت اغلب القرى في مرتفعات الجولان السورية على الزراعة والتي عدت الحرفة الاساسية والمصدر الرئيسي لمعيشتهم ، فضلاً على التحويلات المالية التي كان يرسلها ابنائهم العاملين في المحافظة وخارجها ، وكانت الزراعة اهم الانشطة الاقتصادية التي مارسها السكان ، وتتوعد المحاصيل المزروعة اهمها الاشجار المثمرة والخضروات ، إذ زرعوا العنب في قرى مسعدة وبقعاتة وسحيته ، وبما إن المناخ في الجولان يتميز ببرودته شتاءً واعتداله صيفاً ، واعتبر مناخاً مثالياً لزراعة التفاح ، مما جعل اهالي القرى يعتمدون على زراعتها وكانت في مقدمة

الانتاج الزراعي^(٤٠) ، إلا أن هناك اشجار مثمرة لم تكن تكفي لسد حاجات السكان مثل (الاجاص ، والكرز والخوخ) ، لأنها تنتج بكميات صغيرة^(٤١) ، وتعرضها اثناء الحرب للتجريف والتدمير وللمنافسة الشديدة من الانتاج "الإسرائيلي" مما ادى إلى ترك زراعتها ، وعلى هذا الاساس قام سكان الجولان بتحويل معظم اراضيهم إلى زراعة التفاح التي تدر ارباحاً مضاعفه على عكس بقية منتوجات الاشجار المثمرة^(٤٢) ، وعلى الرغم من أن المساحة التي يمتلكها سكان العرب في الجولان صغيرة جداً من اجمالي من تحتله " إسرائيل " ، وكانت مقسمة كالتالي : استغل المستوطنون (٥%) من المساحة للزراعة ، (١١%) من المساحة كمناطق طبيعية مفتوحة ، و (١٧%) محميات طبيعية ، فضلاً عن ذلك ما تبقى من الاراضي تستخدم كمراع ومعسكرات ومناطق تدريب مغلقة ، ومعظمها مزروعة بالألغام ، يستغل مواطنو الجولان العرب الذين بقوا فيها نحو (٧٥ كم^٢)^(٤٣) .

اصدرت السلطات "الاسرائيلية" قرارات كانت تهدف إلى وضع الاراضي السورية تحت الادارة العسكرية الاسرائيلية في الجولان ، إذ خولت هذه الادارة حرية التصرف بالبيع والشراء والتأجير ، بحجة أن الاراضي المستولي عليها انها اراضي تابعة للحكومة " الإسرائيلية " ^(٤٤) ، مما ادى دفع سكان الجولان إلى استصلاح اراضي وعره والاستفادة منها في مجال الزراعة والحفاظ عليها من المصادرة بحجة انها اراضي متروكة ولتعويض ما فقدوه عندما استولى عليها الاسرائيليون لبناء المستوطنات او منحها للإسرائيليين لأغراض الزراعة او اقامة مشاريع صناعية او مناطق عسكرية^(٤٥) .

عانى الجانب الزراعي في الجولان المحتل في ظل الحكومة " الإسرائيلية " مشاكل عدة اهمها الضرائب الباهظة وسيطرتها على مصادر مياه نهر بانياس في الجولان وتحويل مياهه لخدمة الاستيطان الزراعي في المستوطنات ، كما استغلت مياه نهر اليرموك وحولته داخل " إسرائيل " ، لسيطرتها على الانهار والمصادر المائية وحرمان الاهالي منها ، كانت كفيلة بتدهور وضع السكان العرب وترك اراضيهم واجبارهم على الهجرة وبالتالي تحقيق " إسرائيل " غايتها الاساسية بالاستيلاء على الاراضي المتروكة^(٤٦) .

وللافت للنظر هنا أن " إسرائيل " كانت على دراية تامة بأن اجراءاتها التي كانت تهدف إلى تجريد أهالي الجولان من مصادر المياه وحرمانهم من الزراعة ، إذ رأت أن اليهود هم اسياذ البلد^(٤٧) ، لان المياه تشكل أهمية بالغة " لإسرائيل " إذ انها حصلت على ثلث مياه الشرب من هضبة الجولان وجبل الشيخ ، واعتمد ٥٠% من انتاج المياه المعدنية على الجولان ، واعتبر الخلاف حول المياه احد اهم اسباب حرب ١٩٦٧ بعد قيام " إسرائيل " بتحويل منابع نهر

الأردن^(٤٨)، ونتيجة لذلك قام السكان في قرى الجولان بالاعتماد على انفسهم ببناء خزانات حديدية جديدة وتطوير مشاريعهم القديمة لجمع مياه الامطار ، وتحملوا تكاليف بناء هذه المشاريع للتغلب على النقص الحاصل في المياه ، والاستفادة منها لري محاصيلهم الزراعية في الصيف ، ومن اهمها بساتين التفاح ، الا أن " إسرائيل " عدة هذا العمل تشويه للمنظر الطبيعي ويعيق حركة جيشها ، لذلك اصدرت قانون حظرت فيه حفر الابار الارتوازية والبرك للحد من التوسع في عملية الزراعة^(٤٩)، وبالتالي نجاح السكان العرب بالتغلب على مشاكل المياه واستمرارهم في الزراعة والاستقرار وهذا ما لا تريده " إسرائيل " لأنه بالضد من خططها وبرامجها في الجولان ، كما عملت القوات الاسرائيلية على التضيق على المزارعين ومنعهم من تسويق منتجاتهم على وفق رغباتهم ، واجبرتهم على تسويقها إلى الاسواق الاسرائيلية بأرخص الاسعار ، فضلاً عن ذلك كان الفلاح السوري غير مدعوم مادياً كفلاح المستوطنات مما اضطره إلى البحث عن غير مصدر رزق اخر غير الزراعة، وبهذا تحقق "اسرائيل" سياستها الرامية بالهيمنة التامة على الجولان، فقد تضرر العرب في الجولان جراء هذه الاجراءات التي ادت إلى خسارة معظم مصادر دخلهم، وانعكس ذلك سلباً على نشاطهم الزراعي ، فضلاً عن أن السياسة التي اتبعتها "إسرائيل" في زيادة زراعة اشجار التفاح ، وبهذا شعر الفلاح السوري بالقلق حول مستقبل الزراعة التي يعتمد عليها ، بسبب الدعم " الإسرائيلي " للمستوطنين بزيادة مساحات بساتين التفاح والذي نافس النشاط الرئيسي للسكان العرب ، وحسب المبادئ الاقتصادية الكبير يطرد الصغير، وأن هدف الدعم الذي قدمته " إسرائيل " لفلاحي المستوطنات هو تحطيم اقتصاد الفلاحين السوريين في الجولان^(٥٠)، ونتيجة لتلك الاجراءات حصل انخفاض ملحوظاً بأسعار التفاح بسبب زيادة انتاج المزارعين الاسرائيليين في مستوطنات الجولان ، ووضعوا الاسعار التي تناسبهم وبهذا تكون كلفة الانتاج قليلة جداً ، وبهذا حققوا الارباح التي ساعدتهم على الاستمرار والتوسع في زراعة التفاح ، على عكس الفلاح العربي الذي عانى في ارتفاع الكلفة بسبب قلة الدعم والمنافسة من قبل المستوطنين مما ادى إلى هجرتهم والعمل في المصانع الاسرائيلية بأجور اعلى مما تعطيه الزراعة والتخلي عن اراضيهم إلى الاسرائيليين ^(٥١) .

فيما يتعلق بالثروة الحيوانية وتربيتها ، فكانت من الانشطة الاقتصادية المهمة التي اعتمد عليها سكان مرتفعات الجولان لاسيما تربية الاغنام والماعز ، التي كانت المصدر الاساسي للدخل بعد الزراعة ، لكن قلة المراعي بسبب السياسة الاسرائيلية التي قضت بتحجيم الدور الاقتصادي لسكان الجولان من العرب ، لإجبارهم على بيع اراضيهم ، والقضاء على هذا القطاع من خلال مصادرتها للمواشي ومساحات واسعة من الاراضي تحت ذرائع أمنية ^(٥٢) .

وفيما يتعلق بالجانب الصناعي ، فإن الجولان افتقرت إلى القاعدة الاساسية التي يعتمد عليها هذا النشاط ، وهي حجم السكان وتوفير رأس المال التي تعد من المقومات الاساسية لأي صناعة ، كما ساهمت السياسة الاسرائيلية في هذا الجانب من خلال منع المواطنين من إقامة المنشآت الصناعية ، في الوقت نفسه كانت تدعم الصناعة الاسرائيلية في مستوطنات الجولان ، وتحويل سكان الجولان السوريين إلى عمال داخل دائرة الانتاج الاسرائيلي ، وبذلك اعتمد السكان السوريين على شراء المنتجات الاستهلاكية من خارج الجولان ^(٥٣) ، ومن المهم الاشارة إلى وجود علاقات تجارية بين سكان الجولان والتجار الفلسطينيين ، لكن السياسة الاسرائيلية لم تمنع اهالي الجولان من الاعتماد على انفسهم في اقامة أنشطة صناعية لدعم المنتج الوطني والحد من الاعتماد على الصناعة الاسرائيلية ، الا أن ذلك لم يساعد في تطوير الجانب الصناعي لأهالي الجولان بسبب فرض الاسرائيليون ضرائب باهظة على بضائع سكان الجولان مه الدخل المحدود لسكان الجولان ، مما انعكس سلباً على الحياة الاقتصادية ^(٥٤) .

ومنذ اليوم الاول للاحتلال وسيطرة " إسرائيل " على الجولان ، باشرت بإصدار الاوامر العسكرية اللازمة لفرض سيطرتها ، ومن اجل التحكم بالحياة الاقتصادية للسكان ، وتحجيم دورهم في الزراعة والصناعة ، ففي ١٨ حزيران اصدرت الامر العسكري رقم ٣ ، الخاص حظر الاتجار وعقد الصفقات المالية (البنوك) ، وبموجب هذا الامر أغلقت جميع البنوك ومؤسسات الاقراض، وحددت عقوبة الامر السجن لمدة (١٥) سنة على كل المخالفين ، والهدف من ذلك تعطيل دور المؤسسات الاقتصادية للسكان المحليين لاسيما العرب منهم ، واستبدالها بمؤسسات اسرائيلية يملكها اسرائيليون ذات الاختصاص ^(٥٥) .

اما فيما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية فشملت جوانب متعددة ، منها العمل والصحة والتعليم والثقافة والنظام الاسري والخدمات ، كما ذكر سابقاً فقد عمل سكان الجولان بالزراعة وتربية المواشي ، ولتأثرهم بطبيعة الحياة الريفية ، وكانت المصدر الاساسي لمعيشتهم ^(٥٦) ، ومعظمهم كانوا من الطبقة العاملة ذات الامكانيات المحدودة ، اما بالنسبة إلى " إسرائيل " فقد ضيقت الخناق على العرب وحرمتهم من اقامة المعامل وبالتالي عدم توفر فرص العمل للسكان ، مما ادى ذلك إلى انتشار البطالة بين السكان ^(٥٧) ، احدثت هذه السياسة التي اتبعتها " إسرائيل " ضد السكان خللاً في الطبقة العاملة زادها في فرضها ضرائب على المنتجات العربية ، كل ذلك من اجل هدف تحويلهم إلى اجراء عند المستوطنين ، كما منعتهم من تصدير منتجاتهم الزراعية إلى خارج " إسرائيل " ، وحاولت ربط الانتاج المحلي العربي بالسوق الاسرائيلي لضرب اقتصاد

الجولان ، وتحجيمه أو القضاء عليه تدريجياً ووضع السكان تحت مظلة الاحتلال والاقتصادية ،
لقهر طموحاتهم في بناء مستقبل خاص بهم مرتبط بالوطن الام (٥٨) .

عاش اهالي الجولان اوضاعاً صحية متردية في ظل الاحتلال الاسرائيلي " ، بعد تدمير
القطاع الصحي والمؤسسات الاجتماعية ، واستخدمت منشأتها لأغراض عسكرية لان طبيعة
الاحتلال لا يقيم وزناً للأوضاع الإنسانية ، فبعدما دمرت المستشفيات والعيادات وقامت بطرد
الاطباء من اماكن عملهم ، واخذت على عاتقها تقديم الخدمات الصحية الضرورية للسكان ، لأن
الاحتلال لم يكن مؤقت ، وانما يهدف لضم الجولان ، لذا افتتحت عيادات صحية جديدة تابعة
"لكوبات حوليم" "صندوق المرضى"، وضغطت على السكان للانضمام إلى الصندوق ، وافتتحت
اول عيادة في قرية مجدل الشمس ، ويأتيها الطبيب مرتين في الاسبوع ، اما في مسعدة وضعت
يدها على عيادة طبية كانت متواجدة قبل الاحتلال (٥٩) ، ويأتي الطبيب والممرضة إلى القرية
مرتين في الاسبوع ، وفي الوقت نفسه افتتحت عيادات في باقي القرى ، واستخدمت "إسرائيل"
هذه العيادات لأغراض سياسية ، وبعد الضغط الجماهيري حصل تحسن جزئي في مستوى
الخدمات الصحية ، مما دفع سلطات الاحتلال إلى افتتاح عيادات بسيطة في قرى الجولان على
يد اطباء محليين ، جاء نتيجة العمل الجماعي للسكان ، الا أن الخريجون الجدد من الطلاب
الذين درسوا طب الاسنان في دمشق وغيرهم عانوا من العقبات الكبيرة التي فرضتها القوات
الاسرائيلية ، إذ أخضعوا إلى امتحانات تقويمية صعبة الهدف منها حرمانهم من ممارسة عملهم
لأسباب سياسية (٦٠) .

اما بالنسبة إلى قطاع التعليم الذي عد من الركائز الأساسية التي ينهض بها أي بلد ،
فقد طالت الاجراءات الاسرائيلية "في الجولان المؤسسات العلمية والتربوية والعاملين فيها ،
لأدراكهم لدور التعليم البارز في تطوير الثقافة لدى السكان السوريين (٦١) ، فالجانب العلمي
يؤدي إلى زيادة الوعي الثقافي ، لذا اتبعت سياسة التجهيل عوضاً عن سياسة التعليم ، لمدى
خطورة القطاع التعليمي ، وتجلت سياستها في عدة اشكال منها ، قيامها بتغيير المناهج الدراسية
السورية وتحويلها إلى مناهج "إسرائيلية" ، كما انها فصلت العديد من المعلمين الذين عملوا على
زرع الروح الوطنية والقيم الاخلاقية في نفوس طلابهم (٦٢) ، وحاولت بنشاط محو الشخصية
العربية ، وخلق جيل جديد من الطلبة العرب منفصل عن تاريخه وتراثه ووطنه ، واطهار "
إسرائيل" بأحسن صورة (٦٣) ، وهدفت من كل ذلك التغير الجذري لثقافة العرب السوريين في
الجولان ، وفرض اللغة العبرية وجعلها مادة دراسية اساسية في المدارس ، وسلطت الضوء على
شعرائها وادبائها ، والقصص التاريخية عن العبرانيين والحركة الصهيونية ، كما أسست مناهج

منفصلة خاصة بالدروز لبث النعرات الطائفية بين السكان فأجبرت الطلاب على دراسة التراث الدرزي ، وعلم الاجتماع الدرزي ، وتاريخ الدروز ، فضلاً عن ذلك غيرت مادة الجغرافية بعنوان جغرافية إسرائيل وتغير أسماء المناطق المحتلة للعبرية ^(٦٤) ، كما قامت القوات الإسرائيلية بتعيين معلمين غير مؤهلين في المدارس ، معظمهم لم يكملوا دراستهم الثانوية ، وفصلت عدد كبير من المدرسين والمعلمين الاكفاء لأسباب سياسية ^(٦٥) ، ومارست بحقهم هؤلاء سياسة الاعتقال الجماعي وفرض الإقامة الجبرية ، واجبرتهم على الانضمام إلى نقابة المعلمين في إسرائيل ^(٦٦) ، وفي تميز واضح قدمت اشكال الدعم للمعلمين الذين يدرسون في المدارس التابعة لإسرائيل في الجولان ، كما انها عملت على فصل الدروز عن العرب ، وركزت على تطوير الفكرة القومية الدرزية ، لفصلهم عن قوميتهم وانتمائهم العربي ، وبناء مذهب درزي خاص بهم ^(٦٧) ، ونتيجة لتلك الاجراءات ظهرت مقاومة طلابية في الجولان لرفض المناهج الدراسية الجيدة ، كما خرج الاهالي في مظاهرات نددت بالقوانين الاسرائيلية الجديدة التي فرضت عليهم وحث المجتمع في الجولان على التمسك بعروبته ^(٦٨) ، كما قامت الحكومة السورية وتحت إشراف وزارة التربية بتمويل البرامج التعليمية ، وذلك للحفاظ على الهوية السورية من خلال بثها للبرامج التعليمية عبر قنوات التلفاز ، ومن الجدير بالذكر إلى إن هناك عدد من سكان الجولان استخدموا الاعلام لإيصال قضيتهم إلى كل مكان ^(٦٩) .

عانى القطاع العلمي في الجولان نتيجة للسياسات الإسرائيلية من مشاكل كثيرة ، وكانت اهم هذه المشاكل هو النقص الكبير في المدارس ، وقاعات التدريس ، ولكن في القرى الخمسة الباقية تحت الاحتلال الاسرائيلي سوى (١٢) مدرسة (٦) منها مدارس ابتدائية و٤ مدارس اعدادية و٢ ثانوية ^(٧٠) ، إذ عانت هذه المدارس من الاكتظاظ في اعداد الطلاب بسبب صغر حجمها ، فضلاً عن ذلك هناك عدد من ساحاتها مستأجرة كساحات الوقوف للسيارات ، فضلاً عن أن حجم الصفوف لا يتناسب مع اعداد الطلاب ، فرضت القوات الاسرائيلية عليها رسوماً دراسية باهظة يدفعها الطلاب وصلت إلى (١٠٠ دولار امريكي) لكل طالب ثانوي ، اما في المرحلتين الإعدادية والابتدائية بلغت الرسوم نحو (٤٠ دولاراً) ، وبالرغم من تلك المبالغ التي تدفعها الطلاب ظل القطاع التعليمي يعاني من النقص في التجهيزات والوسائل التعليمية ^(٧١) ، مما ادى ذلك إلى ترك الدراسة من قبل اغلب الطلاب بسبب الظروف المعيشية والاتجاه إلى العمل لمساعدة عوائلهم والتخلص من مصاريف الدراسة ، فضلاً عن ذلك سياسة الاعتقالات التي تقوم بها القوات الاسرائيلية تجاه اهالي الجولان ، أن هذه الامور شكلت عبئاً على المواطن السوري في قرى الجولان ، اما بالنسبة لقطاع التعليم العالي فقد عانى كما كان قطاع التربية

يعاني ، إذ تأثرت الحركة العلمية مع بداية الاحتلال بشكل كبير ، بالرغم من تدخل سوريا ، وذلك من خلال اعطاء منح دراسية لطلاب الجولان والتحاقهم للدراسة في جامعات الاتحاد السوفيتي ، كما حاولت " إسرائيل " فتح المجال امام الطلبة في الجولان للدراسة في الجامعات الاسرائيلية ، الا أنها وضعت شروطاً تعجيزية للقبول فضلاً عن الحواجز النفسية للعيش داخل المجتمع الاسرائيلي ، الرسوم الدراسية الباهظة المفروضة عليهم والتي تتراوح ما بين (٧٠٠٠ - ٨٠٠٠ دولار) امريكي للطلاب الواحد سنوياً ^(٧٢) ، والعراقيل الاخرى التي وضعتها امام الطلاب من خلال الاختبارات الصعبة والتعجيزية ، ومن يستطيع دخول الجامعات الاسرائيلية كان عدد قليل ونادر ، نتيجة الاضطهاد العام الموجه لطلبة العرب ^(٧٣) .

استخدمت القوات الاسرائيلية قوانين أثرت بشكل كبير على القطاع التعليمي والثقافي، لتنفيذ ما يناسب سياستها التي ترمي إلى اضطهاد السكان، إذ مارست الاعتقالات بحق للطلاب الجامعيين وحرمتهم من متابعة دراستهم، فضلاً عن مصادمة النوادي الثقافية، أرادت من خلال تلك الاجراءات، تغيير معالم الثقافة العربية وتزير التاريخ والتراث من اجل التمهيد إلى صبغ الثقافة والتعليم بالطابع الإسرائيلي من اجل الانتقال إلى الخطوة اللاحقة وهي نجاح ظم الجولان إلى "إسرائيل" ^(٧٤) .

وفيما يخص الاوضاع الخدمية ، إذ تمكنت " إسرائيل " بعد الحروب التي جرت في الجولان من الاستيلاء على (٨٠ %) من اراضي المنطقة ، كما عدت أن جميع الاراضي التي نزع اصحابها مناطق عسكرية مغلقة ^(٧٥) ، او مصادرتها بحجة بناء منشآت عامة أو الاستيلاء عليها بحجة أن هذه الاراضي المستولى عليها اراضي حكومية ، وجاءت هذه الاوامر لمنع عودة السكان العرب السوريين التي اجبرتهم إسرائيل على ترك مدنهم وقراهم ، وإن القرارات التي صدرت عنها كانت تهدف الى وضع الاراضي تحت تصرف الإدارة العسكرية في الجولان ^(٧٦) ، وفي المقابل مارست ضغوطاً شديدة على من بقي من عرب الجولان ^(٧٧) ، وحرصت على وضع المخططات اللازمة لخدمة المشروع الصهيوني منعت اقامة مجمعات سكنية للعرب ، وحرمت عليهم الاتصال والتواصل مع وطنهم سوريا خوفاً من قيام تكتل وطني ضد سياستهم الرامية لإفشال عملية ضم الجولان ^(٧٨) .

مارس الحاكم العسكري في الجولان الصلاحيات الممنوحة له بموجب القرار رقم (٢) في ١٨ حزيران ١٩٦٧ ، والتي منحتة صلاحيات واسعة وليقرر في جميع الامور ، وفي وقت كانت عمليات الاستيطان جارية في المناطق المحتلة ، إذ شيدت العديد من الوحدات السكنية في المستوطنات لغرض توطين اليهود ، من اجل تغيير الواقع الديموغرافي ، فقد أصدر امر يقضي

بضرورة الحصول على رخصة قبل القيام بإعمال البناء في القرى العربية المتبقية ، كما طبق القرار رقم ١٥١ في ٦ ايلول ١٩٦٨ المتعلق بممارسة اعمال البناء ، وحظر بموجبها على السكان العرب القيام بأي عمل من اعمال البناء ، كبناء البيوت السكنية ، بناء حائط أو سد ترابي أو سياج لتحديد قطعة أرض ، دون الحصول على الترخيص المطلوبة ، ويأمر بهدم كل ما يشيد ، بشكل مخالف لأحكام هذا الامر^(٧٩) .

استخدمت القوات الاسرائيلية بصورة متكررة كافة صلاحيات الممنوحة لها والمتعلقة باستغلال الاراضي ، ففي ٦ ايلول ١٩٧١ ، اصدر الحاكم العسكري الامر رقم ٢٥٢ ، بشأن تنظيم البناء بحجة أن هذا الامر ضروري لحماية حقوق السكان العرب ، كما نص القرار على اقامة لجنة إقليمية للتنظيم والبناء يعينها الحاكم العسكري^(٨٠) ، كما نص الامر على إنشاء لجنة اقليمية ولجنة فرعية لأغراض للتنظيم ، فيما يخص عمل اللجنة الاقليمية هو اعداد مشروع هيكل اقليمي ، يتضمن المشروع استعمال الاراضي الزراعية لبناء مناطق صناعية ، ولا يجوز لاحد القيام بأي عمل من الاعمال الا بعد منح رخصة من قبل اللجنة الفرعية ومن اهم هذه الاعمال التي حددها هذا الامر ، هي انشاء بناية أو هدمها أو إعادة بنائها كلياً أو جزئياً أو ترميم أية بناية قائمة بشكل يخالف شروط الترخيص ، وتخطيط الطرق أو تعبيدها أو اغلاقها ، فضلاً عن ذلك القيام بكل ما يغير سطح الارض أو سلامتها من قلع أو حفر أو استخراج أو ردم باستثناء بعض الاعمال الزراعية العادية^(٨١) ، لم تكتفي القوات الاسرائيلية بمصادرة الاراضي من السكان ، بل عمل على زرع الألغام في مناطق وقف إطلاق النار ، وحفر الخنادق القريبة منها^(٨٢) .

يمكن القول أن سكان الجولان من العرب عاشوا اوضاعاً اقتصادية واجتماعية صعبة بعد انتقالهم إلى السيطرة الإسرائيلية وما يعنيه ذلك اختلاف في الثقافات والديانات ومع محاولات الإسرائيليين فرض اسلوبهم الخاص في الحياة على اعتبار أن الجولان أصبحت وما فيها ملكاً لهم ، واستخدمت الاوضاع داخل الجولان في سبيل ترويض السكان من اجل دمجهم في المجتمع الإسرائيلي في شتى النواحي ومهدت لما هو ابعد عبر التغير الجذري الذي شمل كل مناحي الحياة الجغرافيا والتاريخ لقطع اي صلة للسكان بماضيهم ووطنهم الام سوريا ، وكان للعامل الاقتصادي دوراً مهماً في الخطة الإسرائيلية لأنها ارادت ضرب اقتصاد السكان وسبل معيشتهم والسيطرة على كل الموارد الموجودة والتحكم بها وبالتالي اجبار السكان على القبول بإجراءاتهم على الرغم من المقاومة التي ابداءها السكان لكن التضييق الإسرائيلي وسيطرتهم على الأراضي جعل المقاومة غير ممكنة وصعبة .

المبحث الثالث : موقف سكان هضبة الجولان من قرار الضم "الإسرائيلي" ١٩٨١ - ١٩٨٢ .

عد قرار الحكومة "الإسرائيلية" عدم الانسحاب من الجولان بعد حرب تشرين ، حتى وأن تم التوصل إلى تسوية إقليمية للنزاع مع سوريا^(٨٣)، وفي هذا الصدد صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن عام ١٩٨١ "إن إسرائيل لن تتخلى عن الجولان ولن تزيل أية مستوطنة أقيمت على أرضه ، وإن الحكومة هي التي تقرر التوقيت المناسب لتطبيق القانون والحكم والإدارة الإسرائيلية فيه"^(٨٤)، وعلى الرغم من اختلاف سياسة الأحزاب الإسرائيلية ، إلا أنها اجتمعت نحو هدف واحد هو إبقاء الجولان تحت سيطرة "إسرائيل" ، وبعد رفض السكان للقرارات التي فرضت عليهم ، لجأت "إسرائيل" إلى تطبيق قرار الضم الذي طرحه رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن في الكنيست في ١٤ كانون الأول ١٩٨١ ، والذي مرر خلال ثلاث ساعات بعد عرضه على أعضاء الكنيست ، خشيةً من أن يؤدي التأخر في المصادقة عليه إلى ضغوط خارجية لمنع عملية التصويت^(٨٥)، وقد نص القرار على تطبيق القانون والقضاء والإدارة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان، وعلى إن يتولى وزير الداخلية تنفيذ هذا القرار ، ولهُ صلاحيات ووضع اللوائح الخاصة بتنفيذ قانون الضم^(٨٦) ، وفي اليوم نفسه اصدرت الحكومة السورية بياناً جاء فيه " أن القرار الإسرائيلي بضم الجولان يعني الغاء وقف إطلاق النار وهو بمثابة اعلان الحرب على سوريا وانها سوف تتخذ الاجراءات الضرورية لمواجهة هذا العدوان " وطالبت مجلس الامن الدولي بعقد جلسة طارئة لمواجهة الخرق الاسرائيلي لميثاق الامم المتحدة وقراراتها^(٨٧)، وفي الوقت نفسه تقدمت الحكومة السورية وامام هذه التطورات بطلب رسمي في ١٩ كانون الأول ١٩٨١ إلى جامعة الدول العربية لعقد اجتماع على مستوى وزراء الخارجية العرب بشأن القضية نفسها^(٨٨)، ولم تتخذ "إسرائيل" هذه الخطوة الا بتأييد غير معلن من قبل الولايات المتحدة الامريكية ، والتي يعود موقفها تجاه الجولان إلى العام ١٩٧٥ عند بعث الرئيس الامريكي جيرالد فورد (Gerald Ford)^(٨٩) رسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحاق رابين^(٩٠) في ١ ايلول ١٩٧٥ أشار فيها إلى أن أي اتفاق سلام بين "إسرائيل" وسوريا يجب أن يستند إلى ابقاء "إسرائيل" في مرتفعات الجولان ، وعلى الرغم من أن جميع دول العالم دون استثناء لم تتخذ قراراً بقبول السيادة "الإسرائيلية" على الجولان منذ احتلالها في عام ١٩٦٧ ، وحتى مع ظهور موقف أمريكي اخر أذ كان هناك رأي للمستشار القانوني للحكومة الامريكية مع رسالة وجهها إلى وزارة الخارجية في بلدة في ٢١ نيسان ١٩٧٨ نصت على عدم شرعية الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة بما فيها الجولان لكن على ما يبدو فإن مصادقة الكنيست الإسرائيلي في كانون الأول ١٩٨١ على ضم هضبة الجولان أستند على وعد

أمريكي لمساندة هذا الموقف على الرغم من مخالفته للموقف الأمريكي المعلن ^(٩١) ، وتأكيده على هذا الموقف الأمريكي وخلال عشاء عمل الذي اقامه الرئيس الأمريكي فورد لرئيس الوزراء "الإسرائيلي" اسحاق رابين في ١٥ حزيران ١٩٧٥ وعندما بدأ الحاضرون الحديث عن الجولان اشار عضو الكونغرس الأمريكي واين هايز (Wayne Hays) بأنه لو كان "إسرائيلياً" لطلب محاكمة أي رئيس وزراء يتخلى عن الجولان امام محكمة جنائية عندها تدخل الرئيس الأمريكي فورد بملاحظة بمفادها أن لا احد يتوقع أن تتخلى "إسرائيل" عن مرتفعات الجولان ^(٩٢) ، وتكمن أهمية الجولان للجانب الأمريكي في كونها تمثل خطراً على حليفتها "إسرائيل" في الشرق الأوسط، واعتبرها الأمريكيون مصدراً هاماً لسد الاحتياجات الإسرائيلية من الموارد، واستند موقفها إلى البعد الأمني "لإسرائيل" وأمن الشرق الأوسط، فضلاً عن المياه هناك مشاريع التنقيب عن النفط ^(٩٣).

رفض سكان الجولان قرار الضم الاسرائيلي وطالبوا السلطات الاسرائيلية بالتراجع عنه، واصلوا الاضراب العام لمدة ثلاثة ايام احتجاجاً على القرار، وخرجوا بمظاهرات كبيرة مندة بهذا القرار، وطالبوا بعدم فرض الجنسية الاسرائيلية، وتطبيق القانون المدني الاسرائيلي، وقد هاجموا السيارات العسكرية وعمت فوضى داخل قرى الجولان احتجاجاً على قرار الضم ^(٩٤)، ومن جانبها واجهت الحكومة السورية قرار الضم واتخذت عدة اجراءات بهدف ابطال القرار الاسرائيلي، إذ اصدرت بياناً في ١٤ كانون الأول ١٩٨١م، حذرت فيه من الاثار الخطيرة التي يترتب عليها القرار "الإسرائيلي" على الامن والسلام في المنطقة والعالم، وأكدت الحكومة السورية احتفاظها بحق الرد، واعتبرت أن قرار الضم بمثابة اعلان الحرب على سوريا، والغاء وقف اطلاق النار، ودعت مجلس الامن الدولي للتدخل وممارسة دورة في صيانة الأمن والسلم في المنطقة ومعالجة الموقف "الإسرائيلي" في ضوء قرارته المتعلقة بموضوع النزاع العربي الإسرائيلي، وابلغ الإسرائيليون برفض سوريا القاطع لقرار الضم الجولان ^(٩٥)، وبناء على طلب سوريا ودعم من الدول العربية، أصدر مجلس الامن الدولي قراره (٤٩٧) ^(٩٦) في ١٧ كانون الاول ١٩٨١، الذي نص على بطلان القرار الاسرائيلي، والعمل على تطبيق الاتفاقيات الدولية، ولاسيما اتفاقية جنيف ^(٩٧) الرابعة الخاصة بأوضاع السكان المدنيين تحت الاحتلال ^(٩٨)، وكان الموقف السوري بشكل عام يعتبر فلسطين جميعها جزء لا يتجزأ منها وأنها الجزء الجنوبي من سوريا ، ورأت من نفسها وحسب المفهوم الاقليمي انها (سوريا الكبرى) وليس فقط الاقليم التي اقتطعت منها فحسب ^(٩٩)، وعندما رفضت اسرائيل تطبيق القرار الدولي، واجبار سكان الجولان بقبول الجنسية الاسرائيلية والاعتراف بقرار الضم، ونتيجة لتلك الاجراءات اجتمع مجلس الامن الدولي مرة ثانية في ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٢م، واتخذوا قرار جديداً، طلب فيه من دول الاعضاء بالامتناع عن

تقديم أية مساعدة لإسرائيل، لكن الولايات المتحدة الأمريكية لجأت إلى استخدام حق الفيتو، فأسقطت قرار مجلس الأمن الدولي لصالح إسرائيل، وعدم تنفيذ القرار^(١٠٠).

أكد الموقف السوري بالضغط من أجل تطبيق قرار مجلس الأمن، ولهذا الغرض توجهت إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي بدورها أصدرت بياناً في ٥ شباط ١٩٨٢، أعلنت من خلاله بطلان قرار "إسرائيل" بضم الجولان، كما طالبت الدول الأعضاء بالامتناع عن تزويد إسرائيل "بالأسلحة أو التعامل معها في جميع المجالات"^(١٠١)، وعزلها عزلاً تاماً، ووقف المساعدات الاقتصادية والمالية، وقطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية والثقافية معها في حال عدم امتثالها لقرار مجلس الأمن والعودة عن إجراءاتها المتخذة في الجولان^(١٠٢).

استمر سكان الجولان برفض قرار الضم الذي أصدرته الحكومة الإسرائيلية، واصلوا نشاطهم الرافض عبر الانتفاضات الشعبية المتكررة، إلا أن القوات الإسرائيلية واجهت مجموعات المقاومة الوطنية بقسوة وعنف، نتيجة لذلك تحول أسلوب المواجهة مع الإسرائيليين إلى الطابع السري، وواصلوا مقاطعة التشدد الديني والاجتماعي ضد كل من يتسلم الجنسية الإسرائيلية^(١٠٣)، ومنذ صدور القرار صعدت إسرائيل سياستها تجاه سكان الجولان، إذ استخدمت أساليب الضغط المعنوي والنفسي، لإجبارهم على القبول به، فضلاً عن قيامها بشن حملة اعتقالات واسعة شملت رجال الدين ووجهاء القرى والمعلمين والعمال والطلبة، وزجتهم في السجون، وفرضت الأحكام العرفية، من أجل أضعاف إرادتهم وضرب صمودهم، وإجبارهم على الاستسلام لمطالبها والقبول بإجراءاتها^(١٠٤)، كما حاصرت القوات الإسرائيلية أربع قرى في الجولان لخنق هذه القرى وشل حركة المقاومة، وحكمت على بعض الرافضين لقرارها بالسجن واخرين بغرامات مالية، ومارست الارهاب على الكبار والصغار، فضلاً عن ذلك قامت بقطع المواد الغذائية والادوية عنهم، لكي تثنيهم عن الاضراب والرضوخ للأمر الواقع، إلا أن هذه الاجراءات لم تنجح في دفع سكان الجولان للقبول بالإجراءات الإسرائيلية، إذ واصلوا التنديد ضد بالاحتلال والمتعاونين معه من عرب الجولان، وكدوا على استمرارهم بالمقاومة، والمطالبة بحقوقهم، والتأكيد على انتمائهم لبلدهم الام سوريا^(١٠٥).

واصل الإسرائيليون ضغوطهم الشديدة على مختلف فئات السكان في الجولان فقامت القوات الإسرائيلية باعتقال الطلاب وفرضت عليهم احكاماً بالسجن لمدة (٤٥) يوماً، تلى ذلك قيامها بمسح ولت تحديد الاراضي لكي ستولي عليها فتظاهر الاهالي وتصدوا لتلك الاجراءات، أثر ذلك اجتمع سكان القرى في ١٠ شباط ١٩٨٢م، بدعوة من رجال الدين في مجدل الشمس، وبعد الاجتماع ارسلوا برقية لرئيس الحكومة الاسرائيلية، تضمنت عدة قرارات هي، عدم تطبيق

القانون المدني الإسرائيلي على سكان قرى الجولان ، وعدم المساس بالمصالح ، الممتلكات العامة للسكان ، فضلاً عن ذلك عد القرى العربية وسكانها مناطق محتلة وأن تعاملها معاملة الاراضي المحتلة ومراعاة اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ في هذا الشأن ، وعدم تغير هوية السكان والتي اعطيت من قبل قوات الجيش سنة ١٩٦٧ (١٠٦) .

استمر سكان الجولان في رفض الإجراءات الادارية الاسرائيلية، ولاسيما محاولات فرض الجنسية الاسرائيلية وقرار الضم ، لذا عقد اجتماع عام لأهالي قرى الجولان من مجدل الشمس ومسعدة وبقعاتا وعين قنية في ١٤ شباط ١٩٨٢م (١٠٧) ، وعلنوا فيه الاضراب الشامل والمفتوح ، وبلغ عدد المضربين (١٢٠٠٠) ، وامتنع العمال عن الذهاب إلى عملهم والطلاب عن مدارسهم، واغلقت المدارس والمحال التجارية ، وازدحمت الشوارع بالمتظاهرين من شبوخ ورجال وشباب ونساء وهتفوا بكلاً للاحتلال (١٠٨) ، وقد حددت صحيفة تشرين السورية اسباب هذا الاضراب، واهمها المصادقة على قانون الضم في الكنيست الاسرائيلي في ١٤ كانون الأول ١٩٨١م، والذي عد الجولان جزءاً من اسرائيل، وفرض الجنسية الاسرائيلية على المواطنين بالقوة، وتغيير انتمائهم، فضلاً عن فرض التجنيد الاجباري على شباب الجولان والخدمة في الجيش الاسرائيلي، الأمر الذي يجعلهم في الصف المقابل لأهلهم وابناء وطنهم وهو امر صعب عليهم، ويوضح الممارسات التعسفية الاسرائيلية ازاء مناضلي الجولان وحركتهم الوطنية، ومحاولات كسر صمودهم (١٠٩) .

تركزت المظاهرات والإضرابات التي قام سكان الجولان في مجالات العمل والتعليم وشملت معظم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، والتزم جميع السكان بتنفيذ الاضراب ، باستثناء المتعاونين مع اسرائيل ، ورفع المتظاهرين مطالب عدة اهمها ، إلغاء قانون الضم الاسرائيلي ، والذي عد الجولان ارضاً خاصة " بإسرائيل " وسيطر عليها الجيش الإسرائيلي ، اطلاق سراح الزعماء المعتقلين ، واعادة الاراضي والاملاك والسماح لسكان الجولان بحرية استخدام المياه ، فضلاً عن معاملة سكان الجولان على وفق المواثيق الدولية التي اقرتها الامم المتحدة ومنظماتها الدولية ، وعدم تبديل الهوية التي يحملها السكان بأي هوية مدنية اخرى (١١٠) . من جانبها حاول الإسرائيليون ومن جل امتصاص نقمة سكان الجولان تجاه قرار الضم التفاوض مع السكان بهدف انهاء الاضراب، الا أن السكان اصرروا على مواصلة الاضراب الشامل ، ومواصلة رفض القوانين المجحفة بحقهم ، ردت " إسرائيل " على مطالب السكان بإجراءات انتقامية باستقدام المزيد من القوات العسكرية ، وفرضت حصاراً مشدداً على قرى الجولان في ٢٥ شباط ١٩٨٢ ، وحرمان المواطنين المضربين من الدعم المادي والمعنوي ، واعلنت سريان قوانين الطوارئ العسكرية ، ومنعت الدخول والخروج من القرى ، وقطعت خطوط الهاتف والتيار الكهربائي وفصلت العمال

والموظفين من اعمالهم ^(١١١) ، وصعدت اسرائيل اجراءاتها تجاه سكان الجولان ، وواصلت استكمال قراراتها الادارية الرامية لتنفيذ الضم ، كما اقترت وزارة الداخلية الاسرائيلية في ١٠ اذار ١٩٨٢ ، قانوناً يجبر السكان على حمل الهوية الاسرائيلية خلال مدة لا تتجاوز عن اسبوعين ، وعلى الرغم من كل تلك الاجراءات الا ان السلطات الإسرائيلية لم تحقق اهدافها وسياساتها الرامية لكسر ارادة الجولانيين ، اذ واصل السكان الاضراب المفتوح ، مما ادى إلى اعلان الجولان منطقة عسكرية مغلقة ^(١١٢) ، مع بداية نيسان ١٩٨٢ ، ومنعت الدخول والخروج اليها ، وبدأ جنود الاحتلال وباستخدام مكبرات الصوت تحذير الناس من مغادرة منازلهم ، الا أن السكان رفضوا التحذير وخرجوا إلى الشوارع وحدثت مصادمات ما بين الجيش الاسرائيلي وسكان الجولان ، وعلى اثر ذلك حضر وزير الدفاع وحاكم منطقة شمال فلسطين وهددوا بضرب كل التجمعات ، وبعد مفاوضات شاقة امر رجال الدين الناس بالعودة الى بيوتهم ، وبأشرت الحكومة الاسرائيلية بمصادرة الهويات القديمة وتوزيع الهوية الاسرائيلية الجديدة ^(١١٣) ، وباستخدام كل اساليب القوة والقمع ، من اطلاق النار والاعتقالات عشوائية ، ورفض جميع الطلبات المقدمة من المنظمات الدولية الانسانية للدخول للجولان ، وانتشرت قوة إسرائيلية قوامها (١٤٠٠٠ ألف) جندي اسرائيلي وهي اكثر من عدد سكان الجولان ، وبدأت بتنفيذ خطته جديدة بشأن الهويات الجديدة للسكان ، إذ داهمت بيوت المواطنين ، واجبرتهم على استلام الهوية الاسرائيلية بالقوة ، رافقها بث الاذاعة الإسرائيلية معلومات زائفة عن أن عدد من الزعماء قبلوا الهوية الجديدة ، الا أن المحاولة فشلت فشلاً ذريعاً ^(١١٤) .

دلت الاحداث انفة الذكر وبشكل واضح مدى الرفض الكبير الي أظهره السكان العرب في الجولان للإجراءات الاسرائيلية ، وقاوموها بثبات من اجل هويتهم العربية ، وتحذوا قرار فرض الهوية الإسرائيلية ومن اجبر على استلامها عاد وقام ورمها في الشارع واحرقوها ، وارسلوا قسماً منها إلى مبنى الكنيسة كتعبير عن الرفض القاطع لهذا الاجراء التعسفي ، ورفعوا شعار "المنية ولا الهوية" وادى ذلك إلى حدوث صدامات دامية ، وقد اتسمت ردة الفعل الإسرائيلية بتلك المرحلة بالعنف الذي مارسه الجيش الاسرائيلي عبر الاعتقالات الواسعة ، ازاء سكان الجولان الراضين للهوية الاسرائيلية ، إذ حول الجيش الإسرائيلي المدارس إلى معتقلات ، واحتجز فيها اعداد كبيرة من السكان ، وبالرغم من تلك الاجراءات فقد اخفقت الحكومة الاسرائيلية بفرض هويتها على السكان ^(١١٥) ، وامام صمود السكان ومقاومتهم العنيفة للإجراءات الاسرائيلية ، فضلاً عن الضغوط الدولية والتي ادت إلى رفع الحصار المفروض على القرى صباح يوم ٥ نيسان ١٩٨٢ م ، لكنه التضيق استمر ضد السكان ، إذ لا يستطيع أي شخص الدخول والخروج الا لمن يحمل الهوية الإسرائيلية كأسلوب ضغط لإجبار السكان على حمل الهوية الإسرائيلية

وبالتالي التمتع بحرية الحركة والعمل والذي حرّموا منها ، وبالتالي تحقيق ما عجزت عنه بواسطة العنف والقوة ، وتصدرت قضية الجولان الصفحات الاولى للصحف العالمية واخبار وكالات الانباء ، الا أنه بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان في ٢ حزيران ١٩٨٢م، تراجعت قضية الجولان اعلامياً ، ومن المهم الإشارة إلى أن اهم الاسباب التي ادت إلى تراجع الاضراب هي ، حرب لبنان ورغبة اسرائيل في تهدئة الاوضاع الاقتصادية ، وتقليل معاناة اهالي الجولان بعد تفاقم الوضع الاقتصادي وتدهور الحالة المعيشية ، فعملت السلطات الإسرائيلية على تهدئة الحالة في الجولان عبر تعهدها بعدم فرض جنسيتها على السكان وتحقيق باقي مطالبهم بالحرية الاقتصادية والاجتماعية والدينية (١١٦) .

ومما تقدم يتضح أن " إسرائيل " ماضيه في تنفيذ مخطط ضم أراضي الجولان اليها ، ولم تكن تقيم وزناً لا لردة فعل سكانه لاسيما العرب منهم ولا للدول العربية ولا للموقف الدولي لأنها اعتبرت هذه الأراضي إسرائيلية واخفت عليها شرعيتها عبر اصدار قرار الضم وتصديقه عبر الكنيسة وواجهت الاحتجاجات ومارست المطاولة في مواجهتها واستخدمت اكثر من اسلوب لأنها كانت تؤمن بأن عامل الزمن سيؤثر على موقف اهلهام مع عدم تحملهم تبعات الرفض والتي اثرت على مستوى المعيشة واوضاعهم الاقتصادية كذلك ما كان يحصل عليه المتعاونين معها من امتيازات ، فضلاً عن عدم التفات العالم إلى معاناتهم لها عامل رسخت في النهاية السيطرة لإسرائيلية على الجولان .

الخاتمة :

يظهر ان قرار اسرائيل ضم مرتفعات الجولان السورية كيف يمكن للإقرارات الاحادية ان توجع النزاع وتعد مسارات السياسة في المنطقة، وقد مثل هذا القرار انتهاك واضح للقانون الدولي وتحديدًا لقرارات الامم المتحدة ودفع الى حالة من التوتر الاقليمي والدولي المتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي ، وفي المقابل اكدت الدراسة ان رده الفعل السورية كان قوياً ومتمسكة بموقفها الرافض لعملية الضم من خلال الجهود الدبلوماسية ودعم سكان الجولان الذين رفضوا الضغوط الاسرائيلية وتمسكوا بهويتهم الوطنية السورية ولعبوا دور حاسم في مقاومة الاحتلال عبر الاحتجاجات الشعبية ضد السياسات الاسرائيلية المفروضة بالقوة ، والتي ادت بالنتيجة الى ردود افعال دولية من الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي على عدم الاعتراف بالسيادة الاسرائيلية على الجولان ، اذ تضل الجولان شاهداً على ضرورة تحقيق العدالة في ضل نظام دولي يحترم سيادة الدول وحقوق ومصير شعوبها .

- (١) عبد الستار قاسم ، مرتفعات الجولان ١٩٦٧ . ١٩٨٥ ، ط٢ ، دار الامة ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٣٠ .
- (٢) نقلاً عن: ظاهر عبد الزهرة عبد الربيعي، الاطماع الاسرائيلية في مياه الجولان السورية (دراسة في الجغرافية السياسية)، مجلة كلية التربية للعلوم الصرفة، جامعة ذي قار، الجزء ١، العدد ٤، ٢٠١١، ص ٨٧ .
- (٣) مأمون كيوان وعبد الاسدي ، قضية الجولان هضبة الاشكاليات وفجوات الحلول المحتملة ، ط١ ، دار النмир ، سوريا ، ١٩٩٦ ، ص ١٤٠ - ١٤١ .
- (٤) بركات عمار ابو احمد ، معاناة أبناء الجولان في ظل الاحتلال الصهيوني ، مجلة جامعة دمشق ، عدد خاص ، كلية العلوم الطبيعية ، جامعة دمشق ، ٢٠١٣ ، ص ٢١٦ - ٢١٨ .
- (٥) سلمان ناطور ، الجولان في مواجهة الاحتلال ١٩٦٧ - ١٩٨٦ م ، د م ، د ت ، ص ٢٤ .
- (٦) المصدر نفسه ، ص ٢٢ .
- (٧) تيسير مرعي واسامة حلبى ، الحياة تحت الاحتلال مرتفعات الجولان ، د م ، د ت ، ص ٥ - ٦ .
- (٨) احمد محمود الحسن ، الجولان تاريخ وجذور دراسة جغرافية . سياسية . اقتصادية . ثقافية ، ط٢ ، صفحات للدراسات ، سوريا ، ٢٠٠٧ ، ص ١٤٣ .
- (٩) مأمون كيوان وعبد الاسدي ، المصدر السابق ، ص ١٤١ .
- (١٠) احمد محمود الحسن ، المصدر السابق ، ص ١٤٣ .
- (١١) مأمون كيوان وعبد الاسدي ، المصدر السابق ، ص ١٤٢ .
- (١٢) سلمان ناطور ، المصدر السابق ، ص ٣٤ .
- (١٣) مأمون كيوان وعبد الاسدي ، المصدر السابق ، ص ١٤٢ .
- (١٤) احمد محمود الحسن ، المصدر السابق ، ص ١٤٤ .
- (١٥) اسماء راتب معروف شهوان، الاستيطان الصهيوني في هضبة الجولان السورية ١٩٦٧ - ٢٠٠٠ (دراسة تاريخية تحليلية) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠١٠، ص ١٢١ .
- (١٦) شكيب ابو جبل، مذكرات اسير عربي في سجون الاحتلال الاسرائيلي، دار قصي، دمشق، ٢٠٠٤، ص ٢٢٠ .
- (١٧) عبد الستار قاسم ، مرتفعات الجولان ١٩٦٧ - ١٩٨٤ ، ط١ ، دار الامة ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٨٨ .
- (١٨) بركات عمار ابو حامد ، معاناة ابناء الجولان في ضل الاحتلال الصهيوني ، مجلة جامعة دمشق ، عدد خاص (الجولان) ٢٠١٣ ، ص ٢١٨ .
- (١٩) الكشاف الدرزي : تأسست في عام ١٩٥٤ في إسرائيل على يد الدكتور سلمان فلاح ، عملت كمنظمة مستقلة ، وتركزت أنشطتها على قيم الكشافة والأنشطة الاجتماعية والحفاظ على التقاليد الدرزية والتعليم من اجل المواطنة الصالحة وتوحيد الشباب على المسار الايجابي في المجتمع ومستقبل افضل للمزيد ينظر إلى:
- <https://www.isfshalom.org>
- (٢٠) اسماء راتب معروف شهوان ، المصدر السابق ، ص ٥٦ .
- (٢١) مأمون كيوان وعبد الاسدي ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .

(٢٢) حزب الماباي: نشأ الماباي نتيجة اندماج حزبي العامل الفتى (هابوئيل هاتسعير) وحزب العمل الموحد (احدوت هاعفودا)، حمل منذ البدء في طياته أكثر من اتجاه وأكثر من موقف، فحزب العمل الفتى كان لا يؤمن بالماركسية، بينما حزب العمل الموحد كان يعتبر نفسه ماركسياً، لقد تركت هذه البداية أثراً عميقاً في طبيعة الماباي، إذ أصبح اقرب إلى كونه حزباً جماهيرياً يسعى لاستقطاب قطاعات واسعة من الناس بميول غير منسجمة كلياً ويدينون بمعتقدات اشتراكية وسياسية متباعدة، بدلاً من أن يكون حزباً ممثلاً للطبقة العامة بشرياً وايدولوجياً، وادى هذا الوضع في العام ١٩٤٨ إلى انسحاب الجناح اليساري في حزب الماباي من الحزب، وتشكيله حزباً جديداً باسم العمل الموحد (احدوت هاعفودا) الذي اندمج فيما بعد مع حزب الحارس الفتى (هاشومير هاتسعير) ليشكل المابام الاشتراكي، لكن الاحدوت هاعفودا انشق من جديد عن المابام وعمل كحزب مستقل حتى عام ١٩٦٥ حين اندمج في تحالف انتخابي مع حزب الماباي، يعتبر حزب الماباي من اقوى الاحزاب في اسرائيل قبل عام ١٩٤٨ وبعده، فمنذ عام ١٩٣٣ تمكن الماباي من السيطرة على الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، تولى الماباي الدور القيادية الرسمية للدبلوماسية الصهيونية منذ عام ١٩٣٩، واصبح معظم قادة المنظمة الصهيونية العالمية اما اعضاء للماباي امثال حايم وايزمن، اوجد الماباي الناحال. ابراهيم العابد، الماباي الحزب الحاكم في اسرائيل، منظمة التحرير الفلسطينية. مركز الابحاث، بيروت، ١٩٦٦، ص ٢١-٢٥ .

(٢٣) علي بدوان، هضبة الجولان (طريق السلام، طريق الحرب)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٤، ص ٥٣-٥٤

(٢٤) مناحيم بيغن : ولد في روسيا البيضاء عام ١٩١٣ درس فيها حتى انهى المرحلة الثانوية ، ومن ثم سافر إلى بولندا في عام ١٩٣٨ والتحق بجامعة (وارسو) لدراسة القانون ، تعرف بيغن على العمل الصهيوني من خلال منظمة بيتار اليهودية البولندية التي ترأسها في عام ١٩٣٩ ، بعدما اجتاحت المانيا النازية بولندا غادر إلى الاتحاد السوفيتي ، ثم هاجر إلى فلسطين عام ١٩٤٢ ، اسس بيغن منظمة صهيونية عسكرية اطلق عليها اسم (أرجون) والتي وصفت كمنظمة ارهابية اسهمت المنظمة في ترحيل الفلسطينيين من ديارهم بفعل عمليات الارهاب ، ومن اشهر عمليات المنظمة على الشعب الفلسطيني مذبحه دير ياسين التي راح ضحيتها ٣٦٠ فلسطيني ، توجه بيغن إلى العمل السياسي بعد الاعلان الرسمي لقيام دولة إسرائيل ، وتم انتخابه للكنيست الإسرائيلي في عام ١٩٤٩ ومارس العمل السياسي حتى ترأس حزب الليكود في عام ١٩٧٣ ، وفي عام ١٩٧٧ تمكن بيغن من أن يصبح سادس رئيس وزراء لإسرائيل ومن اهم الاحداث التي جرت خلا مدة رئاسته حتى عام ١٩٨٣ ترأس الوفد الإسرائيلي المفاوض مع الوفد المصري تمخضت عن توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، للمزيد من التفاصيل ينظر إلى الحسيني الحسيني معدي ، مذكرات حايم وايزمان ، دار الخلود ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص ٥ - ٦ .

(٢٥) علي بدوان ، المصدر السابق ، ص ٥٣ .

(٢٦) وليد الجعفري ، المستعمرات الاستيطانية في الاراضي المحتلة ١٩٦٧. ١٩٨٠ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ١١ .

(٢٧) علي بدوان ، المصدر السابق ص ٥٤ .

(٢٨) رائق سليمان الشعلان ، مقاومة سكان الجولان للإجراءات الاسرائيلية الماسة بهويتهم السياسية ، مجلة جامعة دمشق عدد خاص ، ٢٠١٣ ، ص ٩٤ .

(٢٩) تيسر مرعي واسامة حليبي ، المصدر السابق ، ص ٨ .

- (٣٠) سلمان ناطور ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .
- (٣١) مأمون كيوان وعبد الله الاسدي ، المصدر السابق ، ص ١٤٢ .
- (٣٢) سلمان ناطور ، المصدر السابق ، ص ٣٧ - ٣٨ .
- (٣٣) رائق سليمان شعلان ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ .
- (٣٤) نقلاً عن : سلمان ناطور ، المصدر السابق ، ص ٣٨ .
- (٣٥) مأمون كيوان وعبد الله الاسدي ، المصدر السابق ، ص ١٤٤ .
- (٣٦) سلمان ناطور ، المصدر السابق ، ص ٣٨ .
- (٣٧) المصدر نفسه ، ص ٣٩ .
- (٣٨) رائق سليمان شعلان ، المصدر السابق ، ص ١٠٨ .
- (٣٩) المصدر نفسه ، ص ١٠٩ .
- (٤٠) عبد الستار قاسم ، المصدر السابق ، ص ٧٢ - ٧٣ .
- (٤١) سلمان ناطور ، المصدر السابق ، ص ١٢ .
- (٤٢) عبد الستار قاسم ، المصدر السابق ، ص ٧٣ .
- (٤٣) ندى متى وسليم ابو جبل ، ذاكرات احتلال الجولان مأساة لم ترو بعد ، د ت ، ص ٨ .
- (٤٤) كاميليا ابو جبل ، السياسة الاسرائيلية في الجولان المحتل بين ١٩٦٧ - ٢٠٠٠ ، مجلة دراسات تاريخية ، العدد ١٣٥ ، ٢٠١٧ ، ص ٤٨٠ .
- (٤٥) المصدر نفسه ، ص ٤٨١ - ٤٨٢ .
- (٤٦) المصدر نفسه ، ص ٤٨٢ .
- (٤٧) عبد الستار قاسم ، المصدر السابق ، ص ٣٥ - ٣٦ .
- (٤٨) تقرير استراتيجي ، مستقبل هضبة الجولان السورية بين المنظور الواقعي والمنظور القانوني ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، ٢٠١٩ ، ص ٦ .
- (٤٩) تيسير مرعي واسامة حليبي ، المصدر السابق ، ص ١٢ - ١٣ .
- (٥٠) عبد الستار قاسم ، المصدر السابق ، ص ٣٧ - ٣٨ .
- (٥١) اسماء راتب معروف شهوان ، المصدر السابق ، ص ٥٨ .
- (٥٢) عبد الستار قاسم ، المصدر السابق ، ص ٧٦ .
- (٥٣) المصدر نفسه ، ص ٧٧ .
- (٥٤) المصدر نفسه ، ص ٧٨ - ٧٩ .
- (٥٥) نزار ايوب وسلمان فخر الدين ، الجولان المحتل بين الاعوام ١٩٦٧ - ١٩٧١ ، الجولان لتنمية القرى العربية ، اذار ٢٠٠١ ، د م ، المصدر السابق ، ص ٨١ .
- (٥٦) سلمان ناطور ، المصدر السابق ، ص ١٢ .
- (٥٧) حبيب البدوي محمد هاني الاغبر ، سكان الجولان رحلة نصف قرن والتهجير والنزوح إلى اللجوء ، ص ١٨٤ .
- (٥٨) اسماء راتب معروف شهوان ، المصدر السابق ، ص ٥٧ - ٥٨ .
- (٥٩) عبد الستار قاسم ، المصدر السابق ، ص ٦٩ .
- (٦٠) المصدر نفسه ، ص ٧٠ .

- (٦١) اسماء راتب معروف شهوان ، المصدر السابق ، ص ٥٨ .
- (٦٢) احمد علي كنعان ، المقاومة في الجولان ، مجلة جامعة دمشق ، لعام ٢٠١٣ ، ص ٥٨ .
- (٦٣) المصدر نفسه ، ص ٥٩ .
- (٦٤) اسماء راتب معروف شهوان ، المصدر السابق ، ص ٥٨ - ٥٩ .
- (٦٥) سلمان ناطور ، المصدر السابق ، ص ١٣ .
- (٦٦) اسماء راتب معروف شهوان ، المصدر السابق ، ص ٥٩ - ٦٠ .
- (٦٧) عبدالستار قاسم ، المصدر السابق ، ص ٣١ - ٣٢ .
- (٦٨) المصدر نفسه ، ص ٣٢ .
- (٦٩) شكيب ابو جبل ، المصدر السابق ، ص ٢٠٧ .
- (٧٠) احمد علي كنعان ، المصدر السابق ، ص ٦٢ .
- (٧١) المصدر نفسه ، ص ٦٣ .
- (٧٢) المصدر نفسه ، ص ٦٣ - ٦٤ .
- (٧٣) المصدر نفسه ، ص ٦٤ .
- (٧٤) بركات عمار ابو احمد ، المصدر السابق ، ص ٢٢٧ .
- (٧٥) تيسير مرعي واسامة حليبي ، المصدر السابق ، ص ١١ .
- (٧٦) كاميليا أبو جبل ، المصدر السابق ، ص ٤٨٠ .
- (٧٧) محيي الدين موسى، الجولان على طريق التحرير الحط الرابع من حزيران، ط١، ليوان للطباعة والنشر، ٢٠٠٨، ص ١١١ .
- (٧٨) نزار ايوب وسلمان فخر الدين ، المصدر السابق ، ص ٨٤ .
- (٧٩) المصدر السابق ، ص ٨٤ .
- (٨٠) المصدر نفسه ، ص ٨٥ .
- (٨١) نزار ايوب وسلمان فخر الدين ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ .
- (٨٢) سلمان ناطور ، المصدر السابق ، ص ٢٣ .
- (٨٣) وليد الجعفري ، المصدر السابق ، ص XXXIV .
- (٨٤) نقلاً عن : مأمون كيون وعبد الاسدي ، المصدر السابق ، ص ٩٠ .
- (٨٥) محيي الدين موسى ، المصدر السابق ، ص ٨٣ .
- (٨٦) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، السنة الثانية عشرة ، العدد ١ ، كانون الثاني ١٩٨٢ ، ص ٣ ، والمنشورة على الموقع http://WWW.PALESTINE-STUDIES.ORG/AR_INDEX.ASPX
- (٨٧) جريدة تشرين ، العدد ٢٠٥٧ ، ١٥ كانون الاول ١٩٨١ .
- (٨٨) جريدة البعث ، العدد ٥٧٦١ ، ٢٠ كانون الاول ١٩٨١ .
- (٨٩) جيرالد فورد: هو سياسي امريكي ولد عام ١٩١٣ في مدينة ميتشغن ويال التابعة إلى ولاية ميتشغن، واكمل دراسة الابتدائية والثانوية فيها، ثم اكمل دراسته في القانون، وعمل في المحاماة خلال المدة (١٩٤٩ . ١٩٥٤)، تم انتخابه ١٩٧٣ نائباً في مجلس النواب عن ولايته ميشغن، وعين في منصب نائب الرئيس في نفس العام،

تولى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية بعد تنازل نيكسون عام ١٩٧٤ إلى كانون الثاني ١٩٧٧، حقق إنجازات كثيرة منها مشكلة فيتنام، يعد الرئيس الثامن والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية، توفي عام ٢٠٠٦ بسبب مرض تصلب الشرايين للمزيد من التفاصيل ينظر إلى: على إبراهيم عيدان، جيرالد فورد وأثره السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية ١٩١٣. ١٩٧٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى، ٢٠١٧، ص ٧ - ٥٨.

(٩٠) اسحاق رابين : عسكري وسياسي إسرائيلي صهيوني بارز ولد في القدس ١٩٢٢، التحق بالهاغانا عام ١٩٤١، وبعد ذلك التحق بالجيش الإسرائيلي، درس في كلية الأركان في بريطانيا وتخرج منها عام ١٩٥٤، تولى إدارة التدريب في الجيش الإسرائيلي، وتولى القيادة الشمالية ١٩٥٦. ١٩٥٩، وانتقل بعدها إلى الأركان، كان المع اسم في حرب حزيران ١٩٦٧ وعين سفيراً في واشنطن تمهيداً لتوليته رئاسة الوزراء، اشترك في حرب حزيران ١٩٧٣، وبعدها عين وزيراً للعمل في حكومة غولدا مائير ١٩٧٤، وخلال العام نفسه أصبح رئيساً للوزراء الإسرائيلي حتى عام ١٩٧٧، ثم أصبح وزيراً للدفاع الإسرائيلي خلال المدة ١٩٨٤. ١٩٨٨. مسعود الخوند الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج ١، دار ورا، بيروت، ١٩٩٨، ص ٣٩٠ - ٣٩١.

(٩١) تقرير استراتيجي، المصدر السابق، ص ٣ - ٤.

(٩٢) Israeli Paper Cites Ford S Remarks On Golan Heights , 16 Jun 1975 , cited in : C . A . I , 44 . P . 1 .

(٩٣) مركز الفكر الاستراتيجي والدراسات، تقرير الموقف الأمريكي حول الجولان السباق والاهداف والتداعيات، وحدة الرصد والتحليل، اسطنبول، د. ت، ص ٥.

(٩٤) حسان إسماعيل الشمس، قانون الضم واضراب الجولان الكبير في الصحافة الاسرائيلية، ص ٣٣.

(٩٥) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٩٦) قرار ٤٩٧: قرار صادر من مجلس الامن الدولي في عام ١٩٨١ والذي اعتبر تعزيزاً لقرار المجلس المرقم ٢٤٢ والذي وضع مبدأ واضح وصريح بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة. تقرير استراتيجي، المصدر السابق، ص ٤.

(٩٧) اتفاقية جنيف : الخاصة بحماية الاشخاص وقت الحرب وهي احدى المعاهدات الاربع لاتفاقيات جنيف، اعتمدت في آب ١٩٩٤ وصدرت حماية المدنيين في منطقة الحرب، ويلتزم الموقعين عليها تنص على الالتزام بالحماية للمدنيين، فضلاً عن افراد القوات المسلحة الذين القوا اسلحتهم والمقاتلين العاجزين عن القتال بسبب الجرح او الاحتجاز وضع الاعتداء عليهم وضمان السلامة البدنية للمزيد ينظر إلى :

(٩٨) بركات عمار ابو احمد، المصدر السابق، ص ٢٢٨.

(٩٩) موشيه ماعوز وآخرون، الجولان بين الحرب والسلام، ترجمة : احمد أبو هدبة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ٢٠٠١، ص ٦١.

(١٠٠) حسان اسماعيل شمس، المصدر السابق، ص ٤٢.

(١٠١) اسماء راتب معروف شهوان، المصدر السابق، ص ٦٨.

(١٠٢) مأمون كيوان وعبد الاسدي، المصدر السابق، ص ١٤٠.

(١٠٣) حسان اسماعيل شمس، المصدر السابق، ص ٤٣.

(١٠٤) احمد محمود الحسن، المصدر السابق، ص ١٤٤.

- (١٠٥) محيي الدين موسى ، المصدر السابق ، ص ٨٣ .
- (١٠٦) رائق سليمان شعلان ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ .
- (١٠٧) مأمون كيوان وعبد الله الاسدي ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ .
- (١٠٨) رائق سليمان شعلان ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ .
- (١٠٩) نقلاً عن : مأمون كيوان وعبد الله الاسدي ، المصدر السابق ، ص ١٤٧ .
- (١١٠) رائق سليمان شعلان ، المصدر السابق ، ص ١١٠ - ١١١ .
- (١١١) المصدر نفسه ، ص ١١٢ .
- (١١٢) المصدر نفسه ، ص ١١٣ .
- (١١٣) عبد الستار قاسم ، المصدر السابق ، ص ١١٨ .
- (١١٤) تيسير مرعي و اسامة حلبى ، المصدر السابق ، ص ١٠ .
- (١١٥) رائق سليمان شعلان ، المصدر السابق ، ص ١١٤ .
- (١١٦) سلمان ناطور ، المصدر السابق ، ص ٦٩ .



مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies